

بينها وذلك بتقابل البدلين في الملك والتسليم واحد البديلين
وهو المنفعة لم تصرف له بكونه بنفس العقد لا يستحق الثمن
الملك في المهدوم فكذا في البديل الاخر ولو ملك الاجرة
لملكها بغير بدل وهو ليس من فضيلة الما وصحة فموجب
الملك في ضرورة الما ذكرنا فان قلت بوجه البراءة من
الاجرة بعد العقد ولو لم يملكها الماص وكذا بوجه الارهاق
والكفالة بها وكذا لو تزوج امرأة يسكنها سنة
وسلم الدار اليها ليس لها ان تمنع نفسها بالبيع
الدار عند ابي يوسف لعدم وجوبه بخلاف الدين الوكيل
لانه ثابت في الذمة ولما على قول محمد لانه وجد سبب وجوبه
لما اراد بوجه وجود السبب كالبراءة عن القصاص
بعد الجرح والرهن والكفالة للوثيقة فلا يشترط فيه
حقيقة الوجوب الا ترى انها جاز ان يالتمن في البيع
المشروط فيه الجبار وبالدين الموعود وجازت الكفالة
بالدرك وجاز تقليقها بالشرط فكذا بهذا الدين وانما
لم يكن المارة ان تخمس نفسها بعد تسليم الدار اليها لانه
اوفي يهملها برضاها وهو المراد بمثله عادة عند الطلاق
فصار كالأجلت المهر كل زمانه يجب عليه بالتسليم نفسها
قبل حلوله فكذا هذا بل اولادها تسلمت الدار وهي بائنة
مقام المنفعة من وجه **فان غصبت العيق المستاجر**
منه اي من المستاجر سقط الاجر كله فيما اذا غصبت
في جميع

في جميع المدع وان غصبت في بعضها سقط بحسب ما زال
التكسر من الانتفاع وهو ينفسح الاجارة قاصدا صاحب
الهداية تنفسح وقال قاضي خان في فتاواه والغصبة لا تنتقض
ولو بدار والارض طلب الاجر كل يوم والحج ان بايجب
طلب الاجر ايضا **كل حيلة** وقال زفر ليس لهم ذلك الا بعد
انقضاء المدع وانتهى السفر لان المعقود عليه حيلة المتافع
في المدع فلا يتوزع الاجر على اجزائها وهو قول ابي حنيفة
اولا ولما انه استوفى بعض المعقود عليه على وجه لا يمكن
تقصه فيجب قدر من البديل نظر المهر ونسوية بين الفاعل **فدين**
وللقصار والحناط طلب الاجرة بعد الفراغ من العمل
لان العمل في البعض غير منفع به فلا يستوجب الاجر فله
حتى يفرغ من العمل حتى الكار وكذا اذا عمل في بيت المتاجر
ولم يفرغ من العمل الا يتحق شيئا من الاجرة عليها ذكره صاحب
الهداية وصاحب التجريد وفي المبسوط والذخيرة وقاضي
خان اذا خاط البعض في بيت المتاجر يجب الاجر له
بحسب ما جرى اذا سرق الثوب بعد ما خاط بعضه ليحقق الاجرة
بحسب ما واستشهد في الاصل بالواستاجر انما ان البيني له
حايط فبقي بعضه ثم انهم فله اجر ما بنى **والحجاز طلب**
الاجرة بعد اخرج الخبز من الثور لانه قد فرغ فيملك
المطالنة كالحناط اذا فرغ من العار هذا اذا كان يخبز في بيت
المستاجر وان كان في بيته لم يكن مستاجرا اخرج الخبز

او يكون بغيره الما استاجر وتقدر الكثرة من اجعنا
ويجب به في غاية البسابة وراى على الهداية فكان
صواب المذهب واما الاختراع المهر والمستحق
وان كانت عبارة عنها مطلقه ه حجر